

Distr.  
GENERAL

A/51/347  
11 September 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

### مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان

### وتقارير المقررین والممثليں الخاصین

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام  
من البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة في نيويورك تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وتتشرف بأن ترفق طيه نص بيان صادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان حول الادعاءات الخاصة بممارسة الرق في السودان. وترجو البعثة الدائمة لجمهورية السودان تعميم هذه الرسالة والبيان المرفق كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

## المرفق

### إعلان صادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان حول الإدعاءات الخاصة بممارسة الرق في السودان

[الأصل: بالعربية]

لقد تابع المجلس بقلق بالغ، من واقع التزامه القاطع بضياعة حقوق الإنسان في السودان باعتباره الجهاز الاستشاري للدولة في ذلك المجال، كافة الاتهامات الخاصة بممارسة الرق في السودان.

ويود المجلس، من خلال هذا البيان، أن يوضح للرأي العام المحلي وال العالمي موقفه حيال تلك الاتهامات، ويخلص ذلك الموقف في الآتي:

أولاً:

يؤكد المجلس سلامته موقف حكومة السودان المتمثل في التزامها القاطع بالقضاء على الرق والممارسات المماثلة حسبما ورد في كافة الصكوك الدولية التي أصبح السودان طرفا فيها.

ثانياً:

إن الإدانة الصريحة التي أعلنتها حكومة السودان لمثل تلك الممارسات في كافة أشكالها وصورها وحيثما وجدت، وتعهد她 بالقضاء عليها متى ما ثبت وجودها، يؤكد جدية حكومة السودان في الوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي هذا الصدد يوضح المجلس الاستشاري بأنه قد أجرى اتصالات مكثفة بكافة الأجهزة الحكومية المعنية وأن تلك الأجهزة قد أكدت استعدادها التام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات متى ما ثبت وجود مثل تلك الممارسات، بما في ذلك فتح نيابات جنائية خاصة.

ثالثاً:

إن المجلس يعمل حالياً على تسخير كافة إمكاناته لدعم أعمال لجنة التحقيق التي كونها السودان استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر حول الموضوع عام ١٩٩٥، وأن المجلس يؤمن على توصية فريق العمل الذي أجرى التحقيقات الأولية في مناطق التماس القبلي بضرورة تكثيف تلك التحقيقات حالماً تسمح الظروف الطبيعية. لذلك فإن المجلس يرى أن إثارة الموضوع قبل فراغ لجنة التحقيق من أعمالها هو استغلال واضح لموضوعات حقوق الإنسان لأغراض سياسية، وهو أمر تناهضه الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، خاصة وإن سياسة الباب المفتوح التي تتبعها حكومة السودان في مجال حقوق الإنسان سوف تمكن المجتمع الدولي من خلال ممثليه الذين يزورون السودان من متابعة التحقيقات ودفعها نحو غاياتها المنشودة.

**رابعاً:**

إن الحقائق الدامغة التي تمكنت لجنة الاختفاء القسري من إثباتها بالصوت والصورة خلال الأسبوع المنصرم والمتمثلة في مقابلة العشرات من الأشخاص الذين زعمت بعض الدوائر اختفاءهم قسراً في مناطق جبال النوبة، توفر للمجلس حيثيات كافية لمناشدة المجتمع الدولي للتحفظ على الاتهامات المتعلقة بالرق وعلى مصداقية الدوائر التي تروج لتلك الاتهامات، وذلك حتى لا تتاح الفرصة لتلك الدوائر لاستغلال موضوعات حقوق الإنسان تحقيقاً لأهدافها السياسية.

**خامساً:**

يعبر المجلس عن قلقه وإدانته لتفوغ بعض الدوائر لتنفيذ الاتهامات ضد السودان وتمليكتها لوسائل الإعلام العالمية لنشرها على أوسع نطاق تزامناً مع مناقشة القرارات الخاصة بالسودان في المحافل الدولية، وفي ذات الوقت ينادي المجلس المجتمع الدولي لوضع حد لتلك الممارسات التي أثرت سلباً على الجهد المخلص الذي تبذله العديد من الدوائر العالمية التي تعالج موضوع حقوق الإنسان بموضوعية.

وفي الختام يؤكد المجلس بأن أكبر الصعوبات التي تواجهه مسيرة حقوق الإنسان في السودان هي سعي بعض الدوائر المتواصل لاستغلال موضوعات حقوق الإنسان لأغراض سياسية بإثارة اتهامات لا أساس لها من الصحة، حيث أن السودان قد ظل يبذل جهداً مقدراً ويهدى إمكانات كبيرة لإثبات عدم صحة تلك الاتهامات علماً بأن الجهد والإمكانات كان يمكن توظيفها في دعم مبادرات الدولة العديدة في مجال المحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها ومراقبة تطبيقها ونشر الوعي بها.

- - - - -